

عنوان المداخلة:

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين التشريع والتطبيق

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال الاطلاع على أهم النصوص القانونية الموجهة لتدعيم هذه الصناعة بالجزائر ونقائصها، والمؤسسات الناشطة بها واحتياجاتها سواء كانت بنوك أو نوافذ إسلامية، لنصل إلى مجموعة نتائج تمحورت في مجملها حول بداية الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ومحاولة تبنيها من خلال تدعيمها بقوانين منظمة وهيئة شرعية للمصادقة على مختلف منتجات هذه الصناعة، وكذا التوصل إلى أنه ورغم سن هذه القوانين إلا أن البنوك الإسلامية بالقطاع لا تزال بحاجة للمزيد من القوانين المنظمة لنشاطها ولعلاقاتها مع باقي مؤسسات القطاع، بما فيها ضرورة وجود سوق مالي إسلامي.

الكلمات الدالة: البنك الإسلامي، الصيرفة الإسلامية بالجزائر، الصناعة المالية الإسلامية.

abstract

The study aimed to see the reality of Islamic banking in Algeria, by knowing the most important legal texts directed to strengthening this industry in Algeria and its shortcomings, and the institutions active in it and their needs, whether they are Islamic banks or windows, to arrive at a set of results indicating the beginning of interest in the Islamic financial industry in Algeria and its strengthening with organizing laws and a legal body that verifies the safety of the products of this industry, as well as finding that despite the enactment of these laws, the Islamic banks in the sector still need more laws regulating their activities and their relations with the rest of the sector institutions, including the need for a financial market Islamic

Key words: Islamic Bank, Islamic banking in Algeria, Islamic financial industr

مقدمة:

أصبحت الصناعة المالية الإسلامية، من أكثر الصناعات على المستوى العالمي جذبا للزبائن وللمستثمرين ولأصحاب رؤوس الأموال، وهذا لفعالية نشاطها وتنوع منتجاتها ومواءمة هذه الأخيرة للمستوى المالي لمختلف أفراد طبقات المجتمع، فقد أصبحت صناعة رائدة في عديد الدول مثل ماليزيا وأندونيسيا والمملكة العربية السعودية، وغيرها.

وقد بدأ التوجه إليها حتى من البلدان الأجنبية غير المسلمة، وهذا خاصة بعد المكانة والوجه الذي ظهرت به هذه الصناعة بعد الأزمة المالية العالمية ، أزمة الرهن العقاري سنة 2007م، والتي انجر عنها هلاك وإفلاس كبريات المؤسسات والبنوك المالية العالمية.

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي بدأت مؤخرا العمل على تبني هذه الصناعة في المجال المصرفي بشكل فعلي، فبالرغم من وجود بنكين إسلاميين بالجزائر، إلا انه قد أصبح هنالك ميول واضح لبعض المؤسسات التقليدية في محاولة إنشاء نوافذ إسلامية بها وتقديم منتجات مالية إسلامية للزبائن الذين أصبحوا يطالبون هذه المؤسسات بهذا النوع من المنتجات.

وقد عرفا بنكي السلام والبركة في الجزائر توسعا تعريفيًا لهما وشهرة لا بأس بها عند عامة الناس و خاصتهم، أصحاب المداخل المتوسطة وأصحاب رؤوس الأموال، وهذا للتنوع الواضح في منتجاتهما مؤخرا الملائمة لاحتياجات مختلف طبقات المجتمع في المجال المعيشي كالجانب العقاري وغيره.

ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري الانتباه لهذه الصناعة ومحاولة تبنيها ودفع عجلة تنميتها بالوطن تشريعا وعمليا، ومن هنا تم سن بعض القوانين المنظمة لهذه الصناعة بالوطن ومحاولة تدعيمها ونشرها.

ومن هنا جاء هذا العمل ، الذي انطلق من إشكالية مفادها: ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

لننتقل من إشكاليات فرعية تمثلت في:

☞ ما هي القوانين التي تم سنها لتنظيم العمل المصرفي في الجزائر؟.

☞ ما هو واقع تطبيق هذه القوانين بالقطاع المصرفي بالجزائر؟.

ويهدف بحثنا هذا إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال الاطلاع على المؤسسات الناشطة في هذا المجال ، بما فيها المنشئة حديثا ، وكذا معرفة ايجابيات ونقائص النصوص والقوانين التشريعية المنظمة للصناعة المالية الإسلامية بالوطن، ومدى تنفيذ بنود هذه القوانين من قبل المؤسسات المالية بالجزائر.

وتكمن أهمية هذا البحث في التطرق لواقع الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر وتقديم الأفكار التي من الممكن أن تساعد على إظهار النقائص وكيفية ترميمها للحصول على نشاط مصرفي إسلامي مميز بالوطن.

وللإجابة على الإشكالية محل البحث قسمنا العمل فيه إلى جزئيتين:

أولا: إطلالة تعريفية للصيرفة الإسلامية وأهم أساسياتها.

ثانيا: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر (من حيث الوجود الفعلي لمؤسساتها وكذا النصوص التشريعية المنظمة لها).

ا. الصيرفة الإسلامية مفهومها و أساسياتها:

أولاً: مفهوم المصرف الإسلامي (البنك الإسلامي):

المصرف في اللغة: بكسر الراء، و هو اسم مكان مشتق من الصرف، و جمعه مصارف (مسعود، صفحة 1388)و، الصرف يعني تغير شيء من حالة إلى حالة، أو إبداله بغيره، و الصرف في الحديث التوبة و العدل و الفدية و الوزن و الكيل، و الصرف في الدراهم هو فضل بعضه على بعض في القيمة، و يقال صراف الدراهم جمع صيارفة (أبادي، صفحة 736).

المصرف اصطلاحاً: الصرف اصطلاحاً يعرفه الحنفية على أنه بيع ما من جنس الأثمان بعضها ببعض، و يعرف الصرف عند المالكية بأنه بيع الذهب بالفضة، أو أحدهما بفلوس، إذن فالمصرف هو اسم مكان الصرف، أو المكان الذي يتم فيه الصرف. أما في الوقت الحديث، فهو المؤسسة التي تجري فيها الأعمال المصرفية (الرزاق، 1998، صفحة 30).

و لعل كلمة بنك تكون في المعنى المعروف أشمل من كلمة مصرف لأن البنك يقوم بأكثر من مجرد عمليات الصرافة، والتي لا تشكل جزءاً كبيراً من طبيعته المصرفية المعاصرة.

مفهوم البنك الإسلامي: لقد جاء تعريفه في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كما يلي :

و البنك في الاصطلاح: هو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها. و لما كانت مهمتها الأولى هي قبول الودائع من أطراف و إقراضها لأطراف أخرى، فإن وظيفتها الأساسية هي تجميع الأموال و توظيفها، لتمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته و تقدمه (هاشم، 1976، صفحة 40). و للإشارة فإن كلمة بنك مصطلح غربي يقابله في اللغة العربية المصرف.

و البنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة، و على عدم التعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً (العجلوني، 2008، صفحة 110).

و قد عرّف الدكتور أحمد النجار البنك الإسلامي بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، و تحقيق عدالة التوزيع، و وضع المال في المسار الإسلامي" (النجار، 1982، صفحة 163).

و عليه يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه: " مؤسسة مالية مصرفية وسيطة، تهدف إلى تحقيق الربح، و تلتزم في جميع أعمالها و أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية و مقاصدها" (خصاونه، 2008، صفحة 21).

ثانياً: أهداف البنك الإسلامي: و يمكن إيجاز أهم أهداف البنك الإسلامي في النقاط التالية:

(1)- إن من أهم الأهداف التي يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها، باعتبارها مقياساً لاستمراره وبقائه هي تحقيق الربح للبنك (المساهمين)، وللمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في البنك.

(2)- تحقيق الأمان في التصرف بالأموال، من خلال تنوع الاستثمارات و تقليل المخاطر و الاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة مختلف الظروف (العجلوني، 2008، صفحة 114)، وهذا يعزز موقف البنك في السوق المصرفية.

(3)- تحقيق الاستمرارية و النمو للبنك الإسلامي من خلال تنمية موارده الذاتية، كرفع رأس المال، و تنمية الكفاءات و المهارات الإدارية للعاملين بالبنك الإسلامي (حدة، 2009، الصفحات 219-221).

(4)- العمل و السهر على تماشي المعاملات المصرفية التي يقوم بها البنك الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية، و إيجاد البديل الإسلامي و الشرعي لكافة المعاملات، لرفع الحرج عن المسلمين.

(5)- تنمية و تثبيت القيم العقائدية، و الخلق الحسن، و السلوك السوي لدى العاملين و المتعاملين مع البنك الإسلامي، و ذلك لتطهير النشاط المصرفي من الفساد.

(6)- تنمية الوعي الادخاري و المصرفي الإسلامي، و تشجيع الاستثمار و عدم الاكتناز، و ذلك بإيجاد فرص و صيغ عديدة للاستثمار تناسب مع الأفراد و المؤسسات المختلفة (عويش، 2005، الصفحات 228-229)، و حفظ أموال المتعاملين و تنميتها، و كذا تمويلهم بمتطلباتهم، لتوطيد ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

(7)- تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة، و استحداث الجديد بغية حشد المزيد من الموارد، و إيجاد قنوات جديدة لتوظيفها، و العمل بكل الطرق و شتى الوسائل على إنماء و تنشيط الاستثمار، من خلال تأسيس شركات جديدة بمختلف التخصصات، أو المساهمة في توسيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة، و القيام بعمليات المشاركة في تحديد و تطوير هذه الخطوط.

(8)- المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع، و المشاركة في وضع الحلول لها، و تحقيق التكافل الاجتماعي، من خلال جمع الزكاة و إنفاقها في وجوها الشرعية، و تقديم القروض الحسنة، و إنشاء المشروعات الصغيرة للفقراء.

(10)- ترويج المشروعات الاستثمارية لحساب البنك أو لحساب الغير، أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة و المقدرة الفنية ممن يحوزون على سمعة حسنة، و توجيه الاستثمار و تركيزه على أوجه الحلال في إنتاج السلع و الخدمات.

ثالثاً: خصائص البنك الإسلامي: من خلال ما سبق ذكره من أهداف البنك الإسلامي، يمكن استنتاج أهم خصائصه و المزايا التي يتميز بها في النقاط التالية:

(1)- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية و الاستثمارية، و استبعاد الفائدة من مختلف التصرفات المالية التي يقوم بها البنك الإسلامي.

(2)- جعل القيم الأخلاقية الإسلامية هي أساس العمل المصرفي للبنك، و توجيه جهود هذا الأخير نحو الاستثمار الحلال في كل المجالات الجائزة.

(2)- تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.

(3)- تقديم مجموعة من الأنشطة التي لا تقدمها البنوك التقليدية، و التي تكون ذات طابع إنساني و عادل و مشيع بالقيم الأخلاقية الطيبة، كمنشآت صندوق الزكاة، و بالتالي إحياء نظام الزكاة، إضافة إلى نشاط القرض الحسن، و مختلف الأنشطة الثقافية المصرفية.

(4)- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، و تحقيق المنفعة العامة للأفراد.

(5)- تجميع الأموال المعطلة، و دفعها إلى مجال الاستثمار السليم.

(6)- يساعد عمل البنك الإسلامي على تيسير و تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، من خلال تعامل البنوك الإسلامية مع بعضها البعض في كل أقطار دول العالم الإسلامي.

(7)- يساعد البنك الإسلامي من خلال نشاطه المفيد في المجتمع، من القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار، و كذا مساهمة هذا البنك في تخفيف وطأة حدوث التضخم (الوادي، حسين محمد، و سهيل أحمد، 2010، صفحة 190).

رابعاً: الأسس و المرتكزات التي يستند عليها البنك الإسلامي في آدائه لعمله:

و نميز بين الأسس التالية:

الأساس العقائدي: أن العمل المصرفي الإسلامي يقوم أساساً على ما ورد في الشريعة الإسلامية من مبادئ و أحكام للمعاملات المالية، و هذا يعني أن للبنك الإسلامي أيديولوجية تختلف تماماً عن البنك الغير إسلامي، فالأساس العقائدي الذي ينطلق منه العمل المصرفي الإسلامي يمثل حقيقة الاستخلاف، و أن المستخلف يقوم بما يستخلف به من واجب الإعمار و التثمين و الإنتاج الحقيقي، مما يعني المراعاة الدائمة للحلال و الحرام، و الالتزام بالضوابط الشرعية المتعلقة بالمال، مثل الابتعاد عن الفائدة أخذاً و عطاءً، و استخلافها بالمشاركة في الأرباح، و هذا الأمر يحقق التوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع (عباده، 2008، صفحة 30) .

الأساس الاستثماري: تنظر البنوك الإسلامية إلى الاستثمار على أنه أساس تنمية المجتمع، و على هذا فهي تأخذ بعين الاعتبار عند التخطيط للاستثمار جودة الخدمة، و أهداف التكافل الاجتماعي، و الالتزام بالشريعة، و تحقيق مصلحة كل الأطراف المتعاملة معها، مع بلوغ الربح الحلال المتوافق مع النفع العام للمجتمع، و تمويل المشاريع التنموية فيه (الشرع، 2008، صفحة 25).

فمثلا تقوم البنوك الإسلامية على خلاف البنوك التقليدية باستقبال الأموال على أساس المضاربة، وذلك من خلال حسابات الاستثمار، ثم يقوم البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال، باستخدام الصبغ و الأدوات التمويلية القائمة على المشاركة في الأرباح، وبالتالي تأمين عائد إيجابي على استثماراتها، وهنا يصبح العائد على رأس المال الذي تقرضه البنوك متوقفا على ناتج المشروع، وهذا الأمر يدفع البنك الإسلامي إلى الحرص التام على فحص المشروع، وتقدير إنتاجيته، وبالتالي عدم الاعتماد في تخصيص الأموال الاستثمارية على مقدرة المقترض على رد القرض، وإنما على سلامة المشروع، و القدرات التنظيمية لشريك العمل، و التوجيه الجيد للأموال الاستثمارية نحو القنوات الجيدة (عباده، 2008، صفحة 31).

ولكي يكون برنامج الاستثمار سليما، يجب أن تتوفر فيه عدة عناصر، منها:

* السلامة الشرعية، وفيها تكون السلع والخدمات محل التعامل لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
* السلامة الفنية، وفيها تتكامل مقومات هذه السلامة، من حيث الموقع والطاقة الإنتاجية، التكنولوجية والقوى العاملة... الخ.

* السلامة التنظيمية والإدارية، ويعني ذلك سلامة الهيكل التنظيمي، وأن تكون الإدارة طموحة وقادرة على العمل والإبداع، ولها خبرة.

إذن فالبنوك الإسلامية تحدد الجدوى الاقتصادية للمشاريع، لكي تأخذ مسارا نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، و من بين النقاط التي يجب التركيز عليها في دراسة مختلف المشاريع هي:

- مدى ربحية المشروع والطلب على منتجاته.
- عدم تعارض أهداف ونتائج المشروع مع خطط التنمية في الدولة.
- العائد الاجتماعي على سكان المنطقة (الشرع، 2008، الصفحات 26-27).

الأساس التنموي و المحافظة على المال: إن المحافظة على المال و تداوله من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، فالمال من أساسيات قوام الحياة، و من هنا كانت عناية الإسلام به من خلال وضع القواعد الحاكمة لألية كسبه و تملكه و إنفاقه و تنميته، فكما أعطى الإسلام للفرد المسلم حق التملك، ألزمه أداء ما عليه من واجبات، و عدم حبس المال و تعطيله عن الحركة داخل المجتمع، لأن حركة المال تحقق المنفعة للجميع. فالزكاة التي فرضها الله سبحانه و تعالى على المسلمين كونها عبادة مالية، تدل على وجوب تنمية المال و استثماره، و هو ما يؤكد عليه الرسول الكريم عليه الصلاة و السلام بقوله: ((ألا من ولى يتيما له مال، فاليتر له فيه و لا يتركه حتى تأكله الصدقة))، و لقد استطاعت البنوك الإسلامية استقطاب تلك الأموال المدخرة و المكتنزة و المحبوسة عن التداول و بشكل كبير، الأمر الذي جعلها أمام أزمة في توظيف هذه الأموال، خاصة في مجال الاستثمارات الطويلة الأجل، و التي لا تتاح لها إلا من خلال سوق مالي إسلامي (سوق أولي و ثانوي)، يفتح لها أبواب الاستثمار و تحقيق التوازن بين توظيفاتها و تمويلاتها الطويلة و القصيرة الأجل، و بالتالي تنمية هذه الأموال بشكل صحيح، و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع عامة.

و مما سبق يمكن نستنتج أن أهم الركائز التي يقوم عليها الأساس التنموي في البنوك الإسلامية هي التوقيت الجيد للاستثمار و حسن اختيار البدائل، و التعرف على فرص الاستثمار و تعريف المستثمرين بها، و هذا يعطي دلالة على أن

البنوك الإسلامية ليس هدفها الاحتكار و لا السيطرة على رأس المال، كما يجب أن يتوفر لدى البنك الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية عن طريق الاستثمار في المشروعات التي ترفع مستوى المعيشة للأفراد.

إذن فالبنوك الإسلامية تنتهج أساليب شرعية تؤدي إلى المساهمة الفعالة في تشغيل الأموال بالمشاركة و المرابحة و المضاربة، و بالتالي تلبية حاجات التنمية تلبية ذاتية مستمدة من النهج الإسلامي (الشرع، 2008، صفحة 28)، و استغلال الأموال المحلية. و محاولة إبقائها في الساحة الاقتصادية لبلدها و منشئها الحقيقي.

الأساس الاجتماعي: يعد هذا الأساس من أهم ما يميز الأعمال المصرفية الإسلامية، فالبنوك الإسلامية لها طابع اجتماعي، من خلال الأدوات التمويلية المتنوعة التي تخدم فئات المجتمع، و من خلال دورها في التكافل الاجتماعي و أدائها للزكاة و تقديم القروض الحسنة، فهذا الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية تنفرد به عن غيرها، إضافة إلى دور هذه البنوك في تمويل الأنشطة المفيدة و الإحجام عن الضارة. فالمنطلق لهذا الأساس هو تلك الصفة العقائدية للبنك الإسلامي، و طبيعة عمله المميز، و الدور الرائد له في التقليل من التفاوت بين الطبقات في المجتمع، و المشاركة في توزيع العائد الاستثماري، و الذي يمثل مصدرا من مصادر العدالة الاجتماعية (عباده، 2008، الصفحات 32-33).

II. واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

يتكون القطاع المصرفي في الجزائر من مجموعة مؤسسات مالية تنشط في المجال بين بنوك تجارية و أخرى إسلامية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، تحت قيادة البنك المركزي الجزائري، و قد أشار المشرع الجزائري لمجموعة نقاط و توجيهات لتنظيم العمل المصرفي في الجزائر، و تعتبر الصيرفة الإسلامية جديدة النشأة في الجزائر نسبيا، إضافة إلى حداثة القوانين المنظمة لبعض جوانبها، و فيما يلي سنتطرق لواقع هذه الصيرفة في الجزائر و أهم التشريعات القانونية التي تم سنها من المشرع في مجال تنظيم هذه الصناعة بشكل خاص.

أولاً: القوانين المنظمة للصناعة المالية الإسلامية في القطاع البنكي الجزائري:

أ - الأمر 11-03 (2003، صفحة 2) الذي يتضمن القواعد التي تنظم السوق المصرفية في الجزائر، مبرزا هيكل بنك الجزائر من حيث إدارته و فرض رقابته على مختلف البنوك و المؤسسات المالية من حيث احترام كافة لإحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالعمليات البنكية مرورا بمختلف صلاحياته المتعلقة بإصدار النقد و سياسة الصرف و التنظيم و الإشراف، و فصل أيضا بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض.

ب- النظام 02-18 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2018 م، و المتعلق بالمالية التشاركية ، حيث حددت من خلاله القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، كما حدد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية، كما عرف شبك المالية التشاركية على انه دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات و منتجات الصيرفة التشاركية مع إلزامه بالاستقلال ماليا عن الدوائر و الفروع الأخرى للمصرف و المؤسسة المالية .

يعتبر نظام 02-18 أول نظام متعلق بالمالية التشاركية في الجزائر، لكن لم يجد طريقا للتطبيق نظرا للغموض الذي شابه، والظروف التي مرت بها البلاد في سنة 2019 مما سرع من ظهور نظام رقم 02-20. (منال و بن لكحل، 2021، صفحة 601)

ت- النظام 02-20 (2020، الصفحات 32-34) المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020م المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، حيث حدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية الإسلامية للبنوك و المؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر. كما عرف العمليات البنكية وحدد المنتجات المتمثلة في : المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، والاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حساب الاستثمارات. ويجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من قبل هيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية _ يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية أن يقوم بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة. عرف شبك الصيرفة الإسلامية واشترط إن يكون ذو استقلالية مالية، كما اشترط الفصل بين المحاسبة الخاصة بشبك الصيرفة الإسلامية المحاسبة الخاصة بالهيكل الأخرى _ يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر لسنة 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية.

ترسنة القوانين في الجزائر التي لازالت لم تعطي الأهمية الحقيقية للتمويل الإسلامي، فبالرغم من إصدار البنك المركزي الجزائري لنظام رقم 02/20 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق ل 15 مارس 2020م، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، إلا انه يحوي الكثير من النقائص، فقد جاء في المادة 2 منه بأن العملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية هي كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، و هذا التعريف أو المفهوم غير مكتمل و لا يعبر فعلا عن الصناعة المصرفية الإسلامية، لأنه تم ذكر خاصية واحدة من بين خصائصه، و على الرغم من أنها خاصية مميزة و أساسية في الصناعة المصرفية الإسلامية إلا أنها ليست الوحيدة، و غير كافية للتعريف بحقيقة هذه الصناعة، لان الأصل أنها صناعة تنسم في كل معاملاتها بأحكام المال في الشريعة الإسلامية. كما تطرق هذا النص القانوني في مادته الرابعة إلى تحديد المنتجات التي تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في منتج المرابحة و المشاركة و المضاربة، الاجارة و السلم، و كذا الاستصناع و حسابات الودائع، و الودائع في حسابات الاستثمار، و هي ليست المنتجات الوحيدة في الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث كان من الأفضل لو تمت الإشارة لمنتجات الصيرفة الإسلامية من خلال القول جميع المنتجات التي تكون في إطار الصيغ المالية و الاستثمارية الشرعية مثل المرابحة و المشاركة و... الخ، فهذه الطريقة يتم فتح المجال بشكل أوسع و في نطاق اكبر . كما تمت الإشارة في المادة 14 من هذا النظام إلى انه على المؤسسات المالية أو البنوك الراغبة في ممارسة الصناعة المصرفية الإسلامية، أن تحصل أولاً على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية و التي تسلم لهم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، و هذه الأخيرة التي تأسست في شهر أفريل و قد أعلن عن ذلك المجلس الإسلامي الأعلى، و هي مكونة من مختصين في المجال. و الأمر المميز في نص هذا النظام هو التأكيد على ضرورة الاستقلالية المالية و الإدارية لشبائك الصيرفة

الإسلامية، وأن حسابات الزبائن في هذه الشبائيك منفصلة تماما و مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن و هذا ما نصت عليه المادتين 17 و 18 من النظام، مع إهمال هذا النص القانوني لمختلف الأساسيات التي تنظم العلاقات و التصرفات في مؤسسات الصيرفة الإسلامية، و تكوين موظفيها.

ثانيا: اتفاقيات تعاون في المجال:

وقع بنك الجزائر مذكرة تفاهم مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوبي" بهدف التعاون والتنسيق لتطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر وهذا خلال بداية سنة 2022م.

حيث تعتبر مذكرة التفاهم التي وقع عليها البنك المركزي وهيئة "أيوبي"، بمثابة تعاون لتعزيز الصيرفة الإسلامية وسوق التمويل الإسلامي في الجزائر، وتقوية الروابط بين الطرفين.

وبموجب هذه الاتفاقية، يعمل الطرفان "في المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تدعم تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر" وهو ما يشمل "التبادل الفعال للمعلومات، تنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة أيوبي، فضلا عن استضافة الفعاليات والأنشطة لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلية لصالح مختلف المعنيين بما في ذلك المهنيين العاملين في المجال التنظيمي والإشرافي في البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الأكاديميين وعلماء الشريعة وغيرهم".

وتعطي الاتفاقية "إمكانية الاعتماد والاعتراف بالمعايير الصادرة عن أيوبي من طرف الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بالجزائر بالإضافة إلى الاستفادة من برامج بناء القدرات" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

ثالثا: البنوك الإسلامية في الجزائر:

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، سمح القانون الجزائري بقيام البنوك الخاصة فتأسس بنك البركة سنة 1991 كأول بنك إسلامي جزائري، ثم تأسس بعده بنك السلام سنة 2008 فهو ثاني بنك إسلامي في الجزائر.

1- بنك البركة- الجزائر:

■ **نشأة بنك البركة الجزائري:**

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991م، برأس مال قدره: 500.000.000 دج، وبدأ مزاولته نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991م.

أما فيما يخص المساهمين فهما: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) بنسبة مساهمة تقدر ب 44,10%، و مجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة مساهمة تقدر ب 55,90%.

و في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك بكل موافق مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية. و حيث تم مايلي:

خلال سنة 1991م تم إنشاء بنك البركة الجزائري.

خلال سنة 1994م تحقيق استقرار و توازن المالي للبنك.

خلال سنة 1999م كانت مساهمة البنك في إنشاء شركة التأمين (البركة و الأمان).

خلال سنة 2000م تم تصنيف البنك في المرتبة الأولى من بين البنوك ذات الرأس مال الخاص.

خلال سنة 2002م تم إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق، هي قطاع المهنيين و الأفراد.

خلال سنة 2003م تم إنشاء شركة عقارية "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000 دج.

خلال سنة 2006م تم رفع رأس مال البنك الى 2.500.000.000 دج.

خلال سنة 2009م تم رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دج.

خلال سنة 2012م تم تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

خلال سنة 2015م تم إنشاء معهد البحوث و التدريب في المالية الإسلامية (مبتما).

خلال سنة 2015م تم إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" برأس مال قدره 15.000.000 دج.

خلال سنة 2016م كان للبنك الريادة في مجال التمويل الإستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

خلال سنة 2017م تم رفع حجم رأس مال البنك للمرة الثالثة إلى 15 مليار دينار جزائري.

خلال سنة 2018م تم تصنيف البنك كأحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، و كان هذا التصنيف من طرف مجلة المالية العالمية أو غلوبال فينونس (Global Finance)، و صنف بنك البركة الجزائري كأحسن وحدات و فروع مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية، و أصبح من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية (الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري .، 2021).

و بناء على توصيات مجموعة البركة المصرفية، قام البنك بتشكيل لجنة التدقيق سنة 2004م، و تم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للبنك في سنة 2008م، و لجنة إدارة المخاطر سنة 2011م، و يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بكامل أعضائه لمناقشة توجه البنك الإستراتيجي و التغيير في المؤشرات المهمة على استراتيجية البنك عامة.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية فيه من (05) خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية و الاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة و المتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كآلة لأجل إضفاء المصداقية للهيئة في الأعمال، الاستشارات و الفتاوى التي يقدمونها.

تحدد مدة عضوية هؤلاء بـ (03) ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

تنتخب هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها رئيسا للهيئة و نائبا له ليقوم بمهام الرئيس أثناء غيابه، تسريحه أو استقالته.

يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك، و يمكن عزلهم أو تغييرهم بنفس الكيفية و الشروط التي تم تعيينهم بها

تهدف هيئة الرقابة الشرعية إلى التحقق من امتثال جميع المعاملات المصرفية إلى أحكام الشريعة الإسلامية وكذا تقديم النصح و التوجيه بما يحقق مقاصد الدين الحنيف، و تتلخص مهامها خصوصا فيما يلي:

- ✓ دراسة وإصدار الفتوى الشرعية فيما يعرض عليها من مسائل شرعية.
- ✓ مراجعة نماذج العقود، الاتفاقيات وجميع المعاملات المصرفية واعتمادها قبل وضعها حيّز التطبيق، وكذا إشراكها في تعديل نماذج تلك العقود والاتفاقيات عند الاقتضاء وتطويرها.
- ✓ المساعدة في إعداد العقود التي ينوي البنك إبرامها وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المخالفات الشرعية.
- ✓ مساندة الإدارة العامة في تقديم المشورة أو الفتوى الشرعية بخصوص مدى مطابقة المعاملات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية. وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للإدارة العامة.
- ✓ التأكد من شرعية العقود والمعاملات المصرفية، وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عنها، وفي حال وجود خلل، نقص أو مخالفات، تقوم الهيئة برفع توصيات لإدارة البنك لتصحيح العمليات التي تم إنجازها وإجراء تعديلها إن أمكن ذلك، و الصهر على حسن تطبيق الفتاوى والآراء الصادرة عنها من قبل دوائر البنك .
- ✓ تقديم استشارات و/ أو آراء شرعية في المسائل المرفوعة لها من قبل مختلف دوائر البنك المعنية، حول مدى مطابقة كل خدمة أو منتج جديد لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك قبل تسويقه من قبل البنك.
- ✓ تنظيم بالتنسيق مع المديرية العامة للبنك، برامج و دورات تدريبية في الصيرفة الإسلامية لفائدة موظفي البنك بغرض تنمية الوعي المصرفي لديهم والإلمام بأحكام المعاملات الشرعية المصرفية.
- ✓ المصادقة على خطة التدقيق الشرعي السنوية المعدة من قبل إدارة الامتثال والرقابة الشرعية.
- ✓ إعداد تقرير سنوي يوقعه رئيس الهيئة الشرعية بناء على تفويض من قبل أعضائها بعد اعتماده من قبلهم، يبين فيه ما تم عرضه ومناقشته من حالات عملية، وما جرى إعداده من فتاوى وآراء في معاملات البنك التي تم إنجازها، ويجب عرض تقرير الهيئة في اجتماع الجمعية العامة السنوية.
- ✓ الرد على تساؤلات واستفسارات العملاء بالنسبة لشرعية الإجراءات و/أو المعاملات.
- ✓ القيام بزيارات ميدانية دورية للوكالات ومختلف دوائر البنك، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بغرض مراجعة و التأكد من تطبيق الآراء و الفتاوى الشرعية الصادرة عنها.
- ✓ المصادقة على السجل الذي يحدد شروط وفئات المستفيدين من موارد الأموال المخصصة قيد التصفية، بعد التأكد من محتوى وشروط مطابقتها للشريعة الإسلامية .
- ✓ تدقيق القوائم المالية للبنك وفحصها من حيث ملائمة الأساس الشرعي في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
- ✓ المصادقة على تعيين وعزل المراقب أو المدقق الشرع

▪ **حركة تطور الوضعية المالية لبنك البركة – الجزائر - للفترة ما بين سنة 2011م و سنة 2017م:**

و فيما يلي ملخص لتطور قيم أهم مؤشرات الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري لفترة معينة تتراوح بين سنة 2011م و سنة 2017م.

جدول رقم 01: حركة تطور حجم أهم عناصر ميزانية بنك البركة الجزائري خلال الفترة من سنة 2011م إلى سنة

2017م

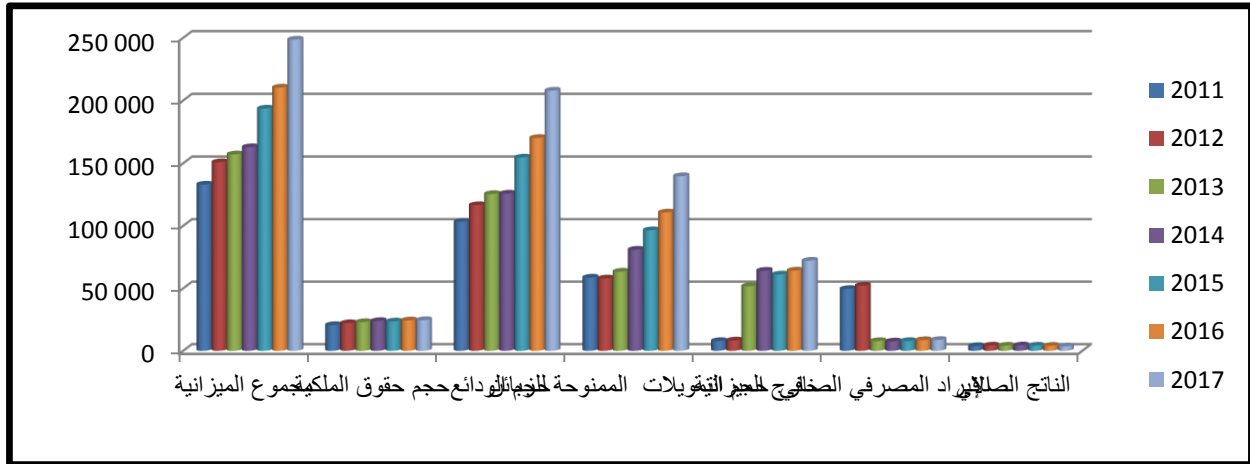
الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات							البيان
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
248 533	210 344	193 573	162 772	157 073	150 788	132 984	مجموع الميزانية
24 546	24 312	23 463	23 813	22 965	22 110	20 550	حجم حقوق الملكية
207 891	170 137	154 562	125 768	125 435	116 515	103 285	حجم الودائع
139 677	110 711	96 453	80 888	63 354	57 891	58 584	حجم التمويلات الممنوحة للزبائن
72 110	64 210	61 083	64 072	51 662	52 068	49 468	خارج الميزانية
8 668	8 539	7 818	7 473	7 760	8 286	7 804	الإيراد المصرفي الصافي

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات: 2011-2012-.....-2017م

و يمكن ملاحظة مسار التغيرات في التركيبة المالية للمؤشرات المشار إليها في الجدول أعلاه بشكل أوضح من خلال التمثيل البياني التالي لهذه المعطيات كما يلي:

شكل رقم 01 : رسم بياني يوضح حركة تغير قيم أهم عناصر ميزانية بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2011م إلى 2017م



يلاحظ من خلال قراءة الرسم البياني أن معظم القيم المنتشرة على مدى حيز الرسم البياني متقاربة النسب من سنة لأخرى، زد على ذلك أن التقدم و النمو في مختلف هذه المؤشرات واضح . وهذا دليل على الطلب الجمهوري على الصناعة المصرفية الإسلامية.

2- بنك السلام- الجزائر:

■ نبذة تعريفية عن بنك السلام-الجزائر:

مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .

■ منتجات المصرف : يقدم مصرف السلام-الجزائر مجموعة منتجات و خدمات منها:

عمليات التمويل : يمول بنك السلام-الجزائر مختلف المشاريع الإستثمارية، و كافة الاحتياجات في مجال الإستغلال، و الإستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، المرابحة ، الإستصناع ، السلم ، البيع بالتقسيط ، البيع الآجل ، الخ...

التجارة الخارجية: ينفذ مختلف تعاملات الزبون التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقدم البنك خدمات سريعة و فعالة مثل توفر وسائل الدفع على المستوى الدولي : العمليات المستنديّة ، التعهدات و خطابات الضمان البنكية .
الإستثمار و الإدخار: هو أسلوب يمكن من تنمية رأس مال الزبون و إستثمار فائض سيولته، و يقدم البنك من خلاله:

- إكتتاب سندات الإستثمار .
- فتح دفتر التوفير (أمنيّتي) .
- بطاقة التوفير (أمنيّتي).
- حسابات الإستثمار ، ... الخ.
- الخدمات : ويشمل البنك على مجموعة خدمات نذكر منها:
 - خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي .
 - الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر" .
 - خدمة "موبايل بنكنغ" و خدمة مايل سويقت " سويقتي " .
 - بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة " و بطاقات السلام فيزا الدولية .
 - خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina" .
 - خزانات الأمانات " أمان " و ماكينات الدفع الآلي ، و ماكينات الصراف الآلي ، ... الخ.

■ هيئة الرقابة الشرعية ببنك السلام الجزائري:

تشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر من كبار علماء الشريعة الإسلامية و الإقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية، النظم الإقتصادية، القانونية، المصرفية و المعاملات الإسلامية ، يتم تعيينهم بإقتراح من مجلس الإدارة و بموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف.

إن الهيئة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر مستقلة عن الإدارة العامة للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف، و هي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا و مواضع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، و القيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة و الفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنب الأرباح للمصرف. و يساعدها في ذلك المراقب الشرعي للمصرف السيد «محمد هشام القاسمي الحسني» الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط المصرف.

▪ التطور المالي للنشاط المصرفي لبنك السلام-الجزائر:

ويمكن ملاحظة تطور حجم تمويلات ونشاط البنك المصرفي خلال فترة سبع سنوات متتالية كمايلي، فبالرغم من أن البنك حديث النشأة نوعا ما إلا أنه تميز بسلسلة كبيرة في نمو موجوداته و أصوله و تمويلاته بشكل ملفت للإنتباه خاصة في الفترة الأخيرة، فبالرغم من الأوضاع الغير مستقرة للبلاد في فترة 2016 إلى 2017م، إلا أن البنك حقق تقدم و نمو معتبر و مميز، و فيمايلي بعض المؤشرات المالية لنمو و تطور او لمنحى نشاطه المالي و المصرفي كما في الجدول التالي:

جدول رقم 02: حركة تطور حجم أهم عناصر ميزانية بنك السلام الجزائري خلال الفترة من سنة 2011م إلى سنة 2017م

الوحدة: مليون دينار جزائري

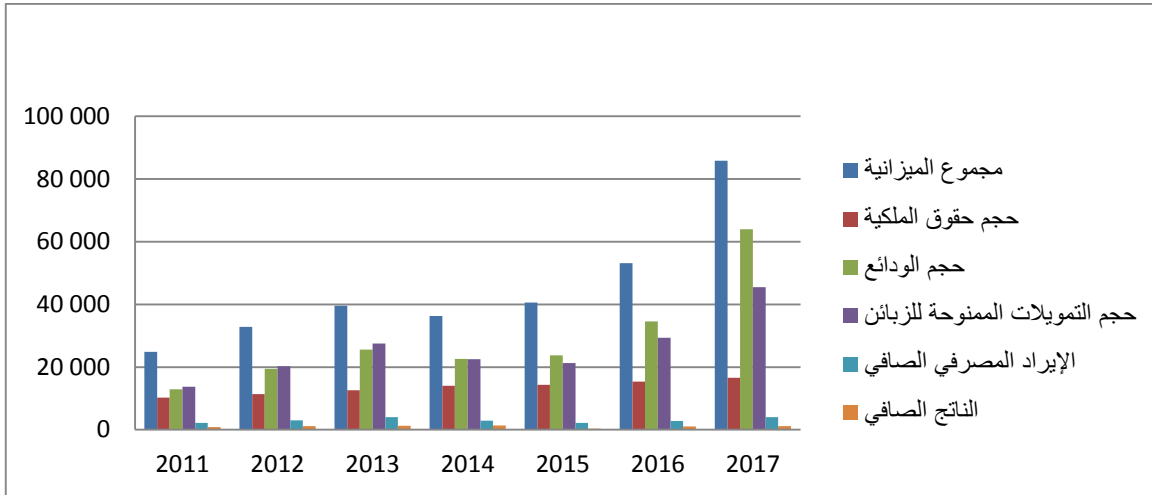
السنوات							البيان
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
85 775	53 104	40 575	36 309	39 551	32 783	24 821	مجموع الميزانية
16 563	15 381	14 301	14 000	12 617	11 350	10 230	حجم حقوق الملكية
64 000	34 512	23 685	22 612	25 554	19 401	12 946	حجم الودائع
45 454	29 377	21 268	22 548	27 530	20 212	13 719	حجم التمويلات الممنوحة للزبائن
3 990	2 769	2 214	2 859	4 022	3 004	2 189	الإيراد المصرفي الصافي

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري للسنوات: 2011-2012-.....-2017م

و يمكن تمثيل الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي لتوضيح وتيرة و حركة النمو كما يلي:

شكل رقم 02: رسم بياني يوضح حركة تغير قيم أهم عناصر ميزانية بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2011م

إلى 2017م



يلاحظ من خلال الجدول و الرسم البياني السابق أن مع مجموع الميزانية هي في ارتفاع مستمر طيلة الثلاث سنوات الأولى من الفترة محل الدراسة، حيث بلغ سنة 2013م ما يعادل 39 مليار دينار جزائري، بارتفاع عادل نسبة 20,64% عن ما كانت عليه قيمة الأصول سنة 2012م، لتعاود الرجوع فيما بعد في السنة الموالية 2014م، بانخفاض بلغ قيمة 3242 مليون دينار جزائري عن السنة الفارطة له، ثم ليعاود الارتفاع من جديد تدريجيا بداية من سنة 2015م إلى غاية نهاية الفترة محل الدراسة أي نهاية سنة 2017م، حيث وصل حجم الميزانية خلال هذه السنة ما يعادل تقريبا 86 مليار دينار جزائري، بارتفاع بنسبة 61,52% من حجم الميزانية للسنة الفارطة.

رابعاً: النوافذ الإسلامية:

تنشط بالجهاز المصرفي الجزائري نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية، نذكر منها مايلي:

- بنك الخليج الجزائري AGB هو بنك تجاري أجنبي تأسس في 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (بنك اليرقان، وبنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي)، والعائدة إلى مجموعة شركة مشاريع الكويت (كبيكو)، أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبى احتياجات كافة العملاء من الشركات والأفراد، وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري. أطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلول تمويلية وفق صيغة المرابحة. إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء
- البنك الوطني الجزائري بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 28 جويلية 2020، قررت إنشاء شهادة المطابقة الشرعية للنافذة الإسلامية وعليه تم إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتجات التالية: منتج الإجارة المنتهية بالتمليك، المرابحة للسيارات، المرابحة للتجهيزات، حساب الاستثمار

الإسلامي غير المقيد، حساب التوفير الإسلامي، المرابحة العقارية، الحساب الجاري الإسلامي، حساب ودائع تحت الطلب، حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر.

• افتتح بنك ABC الجزائر أول شبك "البراق" مخصص لعمليات الصيرفة الإسلامية والمتواجد على مستوى وكالة بنك ABC بئر مراد رايس على بعد خطوات من مقر البنك المتواجد في الجزائر منذ 1998، وهذا بعد حصوله على ترخيص بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية وفقا للمرسوم الأخير، وسيتبع ذلك فتح شبابيك أخرى منتظرة هذا العام على مستوى وكالتي سطيف وحاسي مسعود قبل تعميم فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية على كامل شبكة وكالات بنك ABC.

العرض التجاري لنافذة "البراق" يشمل 14 منتجًا تم تصميمها بحسب المسؤولين بالبنك وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا حرصًا على تلبية احتياجات الزبائن سواء المؤسسات، المهنيين أو الأفراد، ولضمان المطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أنشأ البنك هيئة للرقابة الشرعية مكونة من كبار المتخصصين في الشريعة الإسلامية ممن لهم تخصص في العلوم الإسلامية، الاقتصادية، القانونية والمصرفية، يتمثل دورها في التوجيه، الرقابة والإشراف على عمليات الصيرفة الإسلامية لبنك ABC التي تتم من خلال "البراق".

وتجدر الإشارة إلى أن البنك قد تحصل على شهادة المطابقة الشرعية لنافذة "البراق" وكذا منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (الموقع الإلكتروني لبنك ABC، 2021).

خامسا: إشكالات تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تتمثل أهم الإشكالات لتطور ونمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر في النقاط التالية:

☞ عدم تنظيم البنك المركزي و سنه لقواعد و معاملات تضبط العلاقة بين البنك الاسلامي و بين البنك المركزي و غيره من البنوك تكون وفقا لطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، لحساسية هذا الأمر.

☞ غياب شبه كامل لنشاط البورصة، أوالسوق المالي الإسلامي في الجزائر، و اضطراب تنظيم المعاملات المالية به.

☞ غياب سوق مالي إسلامي أو حتى مقصورة صغيرة لتنظيم المعاملات المالية القائمة على أسس الصناعة المالية الإسلامية.

الخاتمة:

يلاحظ و بالرغم من سن مرسوم متعلق بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر و فتح المجال أمام البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ إسلامية ، إلا أنه يلاحظ النقص الشديد في القوانين التي لم تهتم بشكل كاف بخصوصية التمويل الإسلامي، لتتيح الفرص للبنوك الإسلامية الناشئة بالتطور، و إيجاد مؤسسات مالية إسلامية جديدة، و إيجاد الجو الملائم لها، كما تميزت القوانين التي تم سنها بالنقص في عديد الجوانب، خاصة ما تعلق الأمر بصيغ و أساليب الاستثمار و التمويل في البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية، و كذا أساسيات تدريب الموظفين لتبني هذه الصناعة. و هذا أمر أساسي، و حيث أيضا لازال البنك المركزي الجزائري عاجزا أمام سن قانون شامل ينظم بشكل دقيق الصيرفة الإسلامية، و يضبط و يسهل عمل البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية، أو تعديل قانون النقد و القرض الذي أظنه كباحثة لم يعد موافيا للأوضاع المالية و التطور المالي الحالي، فالبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى العالمي أظهرت مدى نجاعة أسلوب عملها، و هذا كان ظاهرا بشكل كبير في الدول التي عدلت في القوانين و التنظيمات المالية بها وفقا للتمويل و الاقتصاد الإسلامي، و هذا ما تحتاجة الجزائر الآن، فالنشاط المصرفي الإسلامي القائم على مؤسستين ماليتين فقط إسلاميتين قائمتين بذاتهما لن يستطيع تقديم الكثير للنظام المالي الجزائري،

التوصيات:

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات نجمها في أهمها كما يلي:

- ☞ العمل على سن قوانين جديدة تدقق بشكل أكبر في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي.
- ☞ العمل على تنشيط عمل السوق المالي في الجزائر من خلال إعادة تنظيمه و فتح منصة بها خاصة بالتمويل الإسلامي، لفتح شبهة المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال لخوض غمار و تحدي الصناعة المالية الإسلامية.
- ☞ إنشاء منصات تعريفية بالمؤسسات المالية الإسلامية بالوطن و عرض منتجاتها.
- ☞ اعتماد الإشهار السمعي البصري لعرض المنتجات المالية الإسلامية، لتنبية المستهلك و الزبائن ليجابيات هذا النوع من الصناعة و زيادة توجه الأفراد لهذه المؤسسات للحصول على خدماتها.
- ☞ إنشاء معاهد متخصصة و فتح تخصصات بشكل أكبر على مستوى الجامعات و المعاهد لتبني هذه الصناعة و البحث في سبل دمجها بشكل أكبر في السوق المالي الجزائري، و تطوير منتجاتها.
- ☞ زيادة عدد أعضاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. و هذا لأنها هيئة وطنية تتكفل بجميع القضايا المتعلقة بقبول أو رفض المنتجات التي ستقدم من البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية، و هذا الأمر يستدعي أن تكون اللجنة ذات خبرة و تعدد التخصصات لأعضائها مع كثرة عددهم ليتسنى تسيير القضايا و الفصل فيها بشكل أسرع، و تخفيض إمكانية الخطأ.
- ☞ ليس الإشكال فقط في سن قوانين أو إنشاء هيئة للإفتاء في صحة المنتجات المالية أو شرعيتها، إنما الإشكال أيضا في تكوين موظفي البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية التي تريد فتح نوافذ إسلامية.
- ☞ ضرورة فتح مراكز تدريبية و تكوينية لموظفي البنوك الإسلامية و خاصة وظيفي البنوك التقليدية التي تريد فتح نوافذ إسلامية.
- ☞ إبرام اتفاقيات مع هيئات و منظمات دولية فاعلة في المجال المالي الإسلامي لكسب الخبرة و جودة التكوين و مساندة كل التطورات المستحدثة في عالم التمويل الإسلامي.

المراجع:

- إبراهيم عبد الحليم عباده. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. عمان/ الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- أحمد النجار. (1982). البنوك الإسلامية و أثرها في تطوير الإقتصاد الوطني. المسلم المعاصر (24).
- أحمد سليمان خصاونه. (2008). المصارف الإسلامية (المجلد 1). عمان / الأردن: جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع/ عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع.
- إسماعيل محمد هاشم. (1976). مذكرات في النقود و البنوك. بيروت/ القاهرة: دار النهضة العربية.
- الامر 11-03. (2003). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- ج.ر 52 (52).
- الفيروز أبادي. القاموس المحيط.
- الموقع الإلكتروني لبنك ABC. (جانفي، 2021). تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني لبنك ABC: <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-Algeria-launches-its-new-activity-alburaq-the-window-of-Islamic-finance.aspx>
- الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري . (2021). تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري .: www.albaraka-bank.com
- الهييتي عبد الرزاق. (1998). المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق (المجلد 1). عمان/ الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- جيران مسعود. - معجم الرائد.
- رايس حدة. (2009). دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. القاهرة/ جمهورية مصر العربية: ابتراك للطباعة و النشر و التوزيع.
- عبد الحليم عويش. (2005). موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر. المنصورة/ جمهورية مصر العربية: دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع.
- مجيد جاسم الشرع. (2008). المصارف الإسلامية. الأردن: إثراء للنشر و التوزيع.
- محمد محمود العجلوني. (2008). البنوك الإسلامية. عمان/ الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- محمود حسين الوادي، سمحان حسين محمد، و سمحان سهيل أحمد. (2010). المصارف و النقود. عمان/ الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- منصور منال، و نوال بن لكحل. (2021). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع و المأمول. دفاتر البحوث العلمية ، 9.
- نظام 02-20. (2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- عدد 16 (16).
- وكالة الأنباء الجزائرية. (18 جانفي، 2021). تاريخ الاسترداد 19 جانفي، 2021، من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/120080-2022-01-18-16-30-32>